OPEN ACCESS
Journal of Semitic Religions
ISSN (Print): 2958-7514
ISSN (Online): 2958-7522
https://jsrpk.com/index.php/Journal

البحث الشرعي في القوانين المنظمة لشؤون الأسرة في دستور دولة باكستان

The Sharīʿah-Based Study of Laws Regulating Family Affairs in the Constitution of the State of Pakistan

Mufti Wasil Niaz

Subject Specialist in Islamic Studies, Govt Collage, Teri, Karak

ABSTRACT

It is no secret to any knowledgeable person that every nation and community regards its prevailing marriage and family laws as integral to its religious identity and symbolic emblem, viewing any opposition to them as forbidden and prohibited acts. Even in societies lacking a strong religious foundation, ancestral traditions are deemed profoundly important in every aspect of human life how then can they be disregarded?

The Holy Quran has outlined the fundamental principles of law in general terms, but in the domain of family laws, it has not only provided principles but also explicitly detailed them—a truly extraordinary and unparalleled phenomenon. It is also noteworthy that wherever Islamic Sharia was properly implemented, there was no room for husbands' cruelties against women, even in the pre-court eras in the Indian subcontinent. During that time, women did not face the kinds of issues that emerged purely in the English era and after the establishment of English courts.

Today, when voices are raised against existing family laws on the grounds that they contradict the Quran and Sunnah, many women come to believe that the scholars are indifferent to their hardships and thus perceive the scholars' opposition as stemming from this indifference. On this misguided notion, scholars are targeted with hostility, though this perception is entirely erroneous. The root cause of women's difficulties lies in the non-Islamic laws of the British era and the convoluted judicial procedures, which force the oppressed woman to endure such torment and hardship before obtaining justice that she finds it easier to tolerate every affliction inflicted by her husband.

Nevertheless, a segment of scholars has consistently and vigorously advocated against domestic violence toward women under every era and government. Whenever the British administration in India discussed reforms and formed committees or commissions for this purpose, the scholars presented their proposals publicly for remedying these cruelties and sufferings. Regrettably, due to the lack of support from official institutions, these proposals were invariably ignored, leaving this vulnerable class perpetually subjected to oppression and injustice.

The cruelties and hardships faced by women have continually reached the scholars particularly the muftis in the form of questions, making them the most affected by this issue. Lacking legal authority, they could not provide direct solutions, but within the bounds of Sharia, they offered whatever facilitations were possible through fatwas. However, these measures proved insufficient for completely

CC BY

curbing the cruelties or definitively resolving the issues.

Key Words: Constitution of Pakistan, Legal provisions, Family laws, Sharia analysis

التمهيد

لا يخفى على أي متعلم أن قوانين الزواج والأسرة التي تمارس في كل أمة وملة تعتبر رمزًا دينيًا لهم من قبل كل أمة و ملة ، وضدها تعتبر من أعمال الحرام. في الدول التي لا يوجد فيها أساس صحيح للدين ، يعتبرون أيضًا عادات آبائهم شيئًا مهما على كل جانب من جوانب الحياة البشرية ، فكيف تتجاهلها؟اقتصر القرآن الكريم بشكل عام على وصف مبادئ القانون ، ولكن في قوانين الأسرة ، لم يتم وصف المبادئ فحسب ، بل تم وصف التفاصيل أيضًا ، وهو أمر غير مسبوق. ويلاحظ أيضًا أنه في المكان الذي تُطبق فيه الشريعة الإسلامية بشكل صحيح ، لم يكن هناك أي سبيل لفظائع الزوج ضد النساء حتى في الأوقات السابقة للهند عندما تم إنشاء المحكمة. حتى ذلك الحين ، لم تكن المرأة تعاني من هذه المشكلة التي حدثت في العصر الإنجليزي البحت وفي المحاكم الإنجليزية.

مبادرة العلماء لمنع العنف الأسري

اليوم ، عندما يكون هناك احتجاج على قوانين الأسرة القائمة على أساس أنها تتعارض مع القرآن والسنة ، يبدو أن العديد من النساء يفهمن أن العلماء لا يهتمون بالمعاناة ، لذلك يعارضون هذا القانون. من خلال جعل هذا أساسًا ، يصبح العلماء هدفًا للمعارضة. لمعلوماتهم هذه الفكرة خاطئة تمامًا. والسبب الحقيقي لمعاناتهم هو الشريعة غير الإسلامية للعصر الإنجليزي و هو سلسلة من الإجراءات والمصائب حيث يتعين على المرأة المبتلاة أن تتحمل الكثير من المعاناة قبل أن تصل إلى العدالة بحيث تجد أنه من الأسهل أن تصبر على أي مشكلة يسببها زوجها. لكن هناك فئة من العلماء الذين استمروا في بذل جهود قوية وحيوية لمكافحة العنف المنزلي ضد المرأة في كل عصر وتحت كل حكومة. وكلما عرضت الحكومة البريطانية بعض الإصلاحات على الهنود ولهذا الغرض ، يتم إنشاء لجنة أو لجنة أيها الإخوة ، أمام الجميع ، قدم العلماء أنفسهم اقتراحات لمواجهة هذه الفظائع والمعاناة ، لكن من المؤسف أنه بسبب قلة الدعم من الدوائر الحكومية ، تم تجاهلهم دائمًا. الجنس الحساس ، استمر في المعاناة۔[1]

وفى العلماء، خاصة أمام ارباب الفتوى، حيث أن فظائع النساء ومعاناتهن كانت تأتي في شكل أسئلة ، فكانت الأكثر تضررًا ، وبسبب الافتقار إلى الصلاحيات القانونية ، حيث لم يكن حل المشكلة في بيد أن هذه التسهيلات كان من الممكن أن تُعطَى بالبقاء ضمن الشريعة ، وقد تم إعطاؤهم من خلال الفتاوى ، لكنها ليست كافية لمنع الفظائع وحل المشاكل.

جهد السيد اشرف على الديوبندى

في عام 1355 هجري ، تأثر حكيم الأمة مولانا أشرف علي خيالات بهذه الأفكار وبدأ يفكر أنه على الرغم من أن الغالبية في هذا البلد هم حنفي وأهل الفتوي ، ولكن في أوقات الحاجة ، فإن ديانات الأئمة الآخرين تتوافق مع ما يمكن تطبيقه في حالة إنشاء محكمة شرعية. وبحسب الإمام مالك ، فإن المسائل والجزئيات الشرعية يمكن أن تصدر حكمًا في هذه المسائل ، ومهما كانت شرعًا ، فقد أخذها مولانا أشرف. ديانة المالكي ، علي ثانفي أيضا تراسل

علماء دین الإمام مالك (رحمه الله) واكتشف التفاصيل الكاملة لهذه المشاكل. ثم تم ترتيب الأوامر والمشكلات للإفراج عن النساء المظلومات وللمزيد من الاحتراز ، يجب على الهند المشتركة أن ترسل إلى علمائها المشهورين للتأكيد ، حيث سأقضي الكثير من الوقت في البحث و ومناقشة العلماء و أخيرًا قام علماء الهند بنشرها بموافقة هذه المجلة و سميت ب"الحيلة الناجزة"

لكن من الواضح أن القرار في الأمور المتنازع عليها عادة ما يكون محل نزاع ما لم تقبل الحكومة و الرياسة.و غالبًا لا ينهي قرار النزاع دون اعتراف وتسليم من الحكومةوالرياسة ، لذلك بدأ الشخص المذكور(اشرف على) محاولة أخرى لصياغة مشروع قانون لتقديمه إلى الجمعية جمعية بارليمان. وقدم السيد كاظمي صاحب هذا المشروع بعد تلقيه إشعارًا من عضو الجمعية ، والذي صدر لاحقًا في البلاد تحت مسمى قانون كاظمى أو قانون إبطال الزواج ، ويستمر حتى هذا الحدو هذا اليوم.۔

لكن كل المشاكل تم إصلاحها حتى كان الانخفاض عميقًا. وعندما تم تمرير هذا القانون ، أدركت أنه سيكون هناك مثل هذه التغييرات التي ستتغير معارضة الهندوس ودعم المسلمين الجهلاء من علم الدين دخلت أشياء كثيرة مخالفة للشريعةغير ضرورية وبقيت الشروط اللازمة الضرورية۔لذلك ، أمر حضرة مصوف راقم الحرفوف بإعداد مسودةو تعديلها لأن حضرة موصوف قد شارك في تكوين و تصنيف "الحيلة الناجزة" ومشروع القانون على سبيل الرحمة ، ومن خلال هذا المشروع أو مع أعضاء المجلس تم التعديل. بذلت محاولات لكنها باءت و اخرت جميع المشاغل و تقوم تحريک باكستان بالقوة.

تاريخ مشاكل الأسرة في باكستان۔

بعد إنشاء باكستان ، أنشأت حكومتنا أول لجنة قانونية ، كان المفتي شفيع عضوًا فيها أيضًا ، وعندما تعلق الأمر بقضايا الأسرة و مسائلها ، قدم المفتي مثل هذه الاقتراحات لحل مشاكل المرأة والتخلص من حالات القهر. يمكن تطبيقه في ظل القرآن والسنة النبوية ، ولكن من المصير أن هذه الهيئة لم تستطع القيام بعملها وبقيت جميع المشاكل على حالها. بعد ذلك ، أنشأت حكومتنا لجنة الأسرة لهذه الأغراض ، لكنها للأسف تجاهلت تمامًا حقيقة أن معظم مشاكل الأسرة هي مشاكل دينية مذهبية ومتعلقة بالشريعة. وقد يكون اقتراح نفس الأشخاص مقبولًا لعامة المسلمين ، الذي يثق البلد بأسره بخبرته في الدراسات الدينية ، تم تعيين عالم واحد فقط ، مولانا احتشام الحق التهانوى ، في هذه اللجنة. نشرت اللجنة استبياناً في جميع أنحاء البلاد۔

سعى الاستبيان إلى توضيح نوايا اللجنة وآثارها. في الإجابات على أسئلة كل فئة من العلماء وكل طائفة في جميع أنحاء البلاد ، ستظهر معارضة قوية لاتخاذ إجراءات بشأن تلك الأمور التي وُجدت فيها إمكانية التشريع ضد الشريعة. وأخيراً قدمت الهيئة تقريرها الذي فيه علماء الدين تم تجاهل الإجابات تماما ، وتم وضع التشريع ضد الكتاب والسنة بشكل كامل۔ احتشام الحق ، الذي كان باحثًا في هذه اللجنة ، كتب تقريره المخالف لهذا التقرير بالتفصيل الكامل ، والذي نُشر مع هذا التقرير.

ولدى نشر التقرير ، كان هناك احتجاج شديد من قبل المسلمين من جميع أنحاء البلاد ، مما أدى إلى إسكاتهم ووقفهم ، وتم إخراج القانون الدفين. ولم يكن أي من القوانين والمخططات السابقة التي وضعتها الحكومات السابقة تستحق أن تُفرض عليها رغم الاحتجاجات الشديدة لجميع المتدينين المسلمين ، وعلى بعض التجمعات

أن تأخذ في الاعتبار ذلك. والذين عملوا فيه ظانين أنه سيحل الظلم على المظلومة ومشاكلهن ، وسمع العلماء الذين عارضوا هذا القانون عنهم كلاماً من هذا القبيل أنه إما جهل عن الفظائع التي تتعرض لها المرأة أو يتجاهلها عمدًا ، الطبيعة التي لا أساس لهاوالتي تم توضيحها أعلاه. وبقدر ما أعلم فإن الدافع الرئيسي كان بعض النساء. انتشرت الأخبار في الصحف والجرائد أن هذا القانون سيطبق. وفي ذلك الوقت ، اجتمع في لاهور أربعة عشر باحثًا مشهورًا من مختلف المذاهب وانتقدوا هذا القانون واحتجوا على الحكومة بعدم تطبيقه. وأي أثر عليه أعلن أنه محظور ، كما احتج على ذلك أكثر من 40 عالما من خيبر بختونخوا ثم 84 عالمًا مشهورًا من شرق باكستان.

ونظراً لأهمية الهدف ودقة الموضوع ، قرر المفتي محمد شفيع صاحب أن يترك طريق الطلب والاحتجاج ويقدم مقترحاً في شكل نصيحة متعاطفة لرئيس الدولة ، والتي من شأنها أن تطبيق هذا القانون ، وضد الكتاب والسنة ، فقد قُدم مع ملخص ، أو أن هذه بعض الأمثلة على حجج القرآن والسنة ، وإذا تطلب الأمر مزيدا من البحث ، فسيتم عرضها أيضا. وقد كتب هذا لأنه منذ طرح اقتراح تطبيق هذا القانون في الدولة ، تبذل جهود للحصول عليه من نوعين من الناس ، فهم لا يعطون السنة أي مكان ويريدون تحرير أنفسهم منه. كل منهم ويبني قانونهم الخاص على اختيارهم-بعض الأشخاص الآخرين الذين يطلق عليهم علماء على أساس معرفتهم باللغة العربية يحاولون إنشاء نسخة جديدة من الإسلام لا تسيء إلى الحضارة الغربية أو تكون بدافع الجشع. بنصوص القرآن والسنة.

لقد قدم هؤلاء السادة مثل هذه المواد المتعلقة بالقرآن والسنة والآيات ذات الصلة ، مما يؤدي إلى إرباك المسلمين الذين ليسوا على دراية بمعرفة الدين ، حتى يفهم الناس على الأقل أن هذه مسألة خلافية. أثناء الكتابة هذا ، رأى المفتي شفيع أنه إذا تم وضع بعض هذه المغالطات في أذهان مسؤولينا ، فسيتم توضيحها بالتفصيل في ذلك الوقت. يقول و يتباحث المفتى حيث يقول[2]

"لكن ما حدث هو أن حكومتنا نشرت رسالتي وجواب فخامة الرئيس للصحافة وكان المقال عن كونه سنة ضد هذا القانون ، وبدلاً من نشره ، كان من دواعي سروري أن السيد الرئيس قال هذا في ردي. كنت قد كتبت أن الوزارة المعنية سترد على رسالتي المؤرخة في 1 أبريل 1961. تلقيت الرد في 2 يونيو 1961. بعد انتظار رد الوزارة المعنية لعدة أشهر ، قمت بتذكيرهم في 3 يوليو 1961 ، ولكن لم يكن هناك رد ، ثم التقيت بوزير القانون عندما جاء إلى كراتشي وطلبت منه الرد ، لكني ما زلت. ولم يتلق رده ولم يتلق أي رد ونفذ هذا القانون في البلاد"

قانون الزواج والأسرة لعام 1961(آرڈی ننس 1961)

بقدر ما أستطيع أن أفهم ، فإن الغرض الحقيقي من هذا القانون هو إزالة العيوب التي نشأت في الأسر المسلمة. سوف نحمدك بقلوبنا وأرواحنا ، لكن أولئك الذين قرأوا وفهموا العلوم الدينية بالمبادئ الصحيحة يعرفون ذلك تمامًا. كما تظهر عيوب في الحياة الزوجية وتقسيم الميراث صححها القرآن والسنة بمرور الوقت ، وقد تم إنشاء أفضل نظام ، وكُتب موجز مختصر له في نهاية هذا المقال ، لذا فهو مهم جدًا بالنسبة إلى أولئك الذين يريدون اتخاذ إجراءات لهذا الغرض الميمون أن يضعوا النقاط التالية في الاعتبار.

قوانين الزواج والأسرة هي قوانين دينية خالصة لكل أمة وملة ، يعتبرون قدسيتها أغلى من حياتهم ، لذلك لا تحب

الحكومة التدخل في الدين. إنه يضمن حماية قوانين الأحوال الشخصية لكل أمة في كل مكان. وطوال فترة حكم البريطانيين ، كانت الأمور الزوجية والعائلية للمسلمين والهندوس والدول الأخرى دائمًا آمنة وحرة ، وحتى اليوم قامت حكومة المدارس في الهند بحماية والمسلمون حافظوا على هذه الطهارة بإبقائها في ثوابت دينهم

1. بقدر ما أستطيع أن أفهم ، فإن الغرض الحقيقي من هذا القانون هو إزالة الشرور التي نشأت في الأسر المسلمة ، وسوف يحمدك من كل قلبه وروحه ، ولكن أولئك الذين قرأوا وفهموا العلوم الدينية بالأصول الصحيحة. اعلموا أن نفس طريقة ظهور العيوب في الحياة الزوجية وقسمة الميراث ، القرآن وسنة إسلامهم ، وقد تم إنشاء أفضل نظام ، وكتب موجز مختصر له في نهاية هذا المقال ، فهو كذلك. مهم جدًا لأولئك الذين يرغبون في اتخاذ إجراء من أجل هذه القضية الميمونة أن يضعوا النقاط التالية في الاعتبار. قوانين الزواج والأسرة هي قوانين دينية خالصة لكل أمة وأمة ، يعتبرون قدسيتها أغلى من حياتهم ، لذلك لا تحب الحكومة التدخل في دين أي أمة. إنه يضمن حماية قوانين الأحوال الشخصية لكل أمة في كل مكان. وطوال فترة حكم البريطانيين ، كان المسلمون والهندوس والأمم الأخرى دائمًا في مأمن وخالٍ من هذه المشاكل الزوجية والعائلية وحتى اليوم من الحكومة العلمانية في الهند. لقد حافظ المسلمون على هذه الطهارة بإبقائها تحت ثوابت دينهم۔في هذه الظروف ، إذا تم تطبيق أي قانون يختلف عن الكتاب والسنة ورأي فيصل الأمة في مشاكل الأسرة للمسلمين ، مهما كان الحلم جيدًا ، يتم ذلك بروح الإصلاح ، ستقبل الأمة المسلمة بأكملها هذا بشكل حدسي. سيكون له تأثير أنك لم تحمي قانون الأحوال الشخصية في بلد إسلامي ، وهو ما كان مستمرًا منذ العهد البريطاني ، وفي باكستان نفسها ، لا يزال آمنًا للدول الأخرى. سيجدون أنفسهم مضطهدين في هذه الظروف ، إذا تم إسكاتهم فعليًا بأي ضغط قانوني ، فإن مشاعرهم الدينية ستتضرر بشدة. يمكن أن يصبح الوقت أيضًا تهديدًا للبلد۔
2. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن هناك نوعين من المشاكل الدينية ، أحدهما تلك المتعلقة بعادات وتقاليد اليوم والظروف المحلية ، ويمكن أن تتأثر بتغير الأوقات والأحوال ، ويمكن تغييرها حسب الظروف والأماكن. وتعديلها إلى الحدود اللازمة ، وكان علماء الزمان يحرصون على إصدار الأحكام في مثل هذه الأحوال ، مع مراعاة بيئتهم الخاصة ، والحفاظ على بنيتها الأساسية. هناك مشاكل أخرى لا تتأثر بتغير الزمان والأماكن والأمم والأشخاص ، وأعتقد أن هذه هي قوانين الإسلام الثابتة ، ولا يجوز تغيير أو تغيير فيها مهما كانت النوايا الحسنة والإصلاحات في نظرهم. هذا هو دين الدين ، ويسمى التحريف والإلحاد ، وهو مرفوض تمامًا من الناحية الإسلامية ، وجميع العبادات والمشاكل الأسرية تدخل في هذه الفئة الثانية ، من خلال الزواج والطلاق ، ما هو حلال أو حرام ومعه. هذه الشروط خاصة بهم ، والاختلافات الزمنية أو المكانية ليس لها أي تأثير.
3. في ظل هذه الظروف ، كان من الضروري إعطاء الشرائع التي صدرت في قضايا الأسرة ، أولاً وقبل كل شيء ، أهمية خاصة في بحث ورأي الخبراء في العلوم الإسلامية ، وعلماء الأمة في العلم والنعمة ، تقوى وتقوى الأمة: إن مسلمة على ثقة تامة من أن حلول المشاكل يمكن إيجادها حتى دون انحراف شعرة عن نطاق المبدأ الذي نصوا عليه.لكن هذا لم يحدث عن طريق الصدفة ، فقط عالم دين الواحد ، مولانا احتشاالحق ، تم نقله إلى لجنة الأسرة ، وكتب مذكرة معارضة مفصلة على تقرير الهيئة العليا حسب تقديره. ولما ظهرت هذه الشرائع على المسلمين بلا استثناء ، فقد عارضها علماء كل مدرسة وأهل الوطن من جميع الجهات بحجة أنني أعطيت أشياء كثيرة في هذا الأمر

المخالف للشريعة والأوامر الصريحة. من القرآن والسنة.ولكن ليس معروفاً ما هي الأسباب في هذا الوقت الذي توجد فيه قضايا إصلاح كثيرة لبلدنا لا يوجد فيها خلاف بين أي فرد أو مجموعة من البلد بأكمله ، وبسبب غيابهم فإن البلد كله يتجه نحو الدمار. ، إصلاحها هو أولوية جميع الأعمال ، وتأثيرها يضمن نجاح البلد بأسره ، على سبيل المثال الرشوة ، والفساد في نظام المكاتب ، وسرعة زيادة الجرائم في البلاد ، والقتل ، وإدمان الكحول ، وعاصفة الكرامة ، إلخ. . ، ووضع كل ذلك وراء ذلك ، تم اتخاذ الاستعدادات أولا لتطبيق قانون الأسرة۔إنني أتعاطف بصدق وألفت انتباه رئيس الدولة إلى حقيقة أنه في ظل الظروف المذكورة أعلاه ، لا يوجد أي شخص مخلص للبلد ويمكنك تقديم المشورة بشأن تنفيذ هذه القوانين. إن الوصف التفصيلي للعيوب من شأنه أن ستكون طويلة جدًا الآن ، ولكن هناك بعض الأشياء التي يجب الاحتفاظ بها أمام الناس فى باكستان

رقم الدفعة "الرابع" من لجنة 1961

- **وراثة ابن الابن من الجد الصحيح**

في هذا القانون ، بحضور الأبناء ، يعتبر إعلان الحفيد اليتيم نصيبًا متساويًا وهو ضد مبادئ الشريعة ومبادئ الميراث الإسلامية. وهو قرار عاطفي. الحفيد اليتيم أكثر احتياجًا وإذا كان الحفيد اليتيم يرثى له. فلماذا تكون والدة الحفيد اليتيم أي زوجة الميت بعد موت الميت لا ترحم التي لم تعط لها نصيب في هذا القانون.

وحقيقة هذه المسئلة أنه في الإسلام وكذا في أي دين آخر ، لا يتم تقسيم الميراث على أساس الحاجة ، بل على أساس القرابة مع الميت. ففى هذه اللجنة يحرم القريب ثم يوزع على الفقراء والمحتاجين أو على الأقل يرى من هو الأقرب الى الميت فيعطى له الميراث. فلا يبقى اصول القرابة بل ينهدم اصول الوراثة۔

لذلك لا بديل في الأصل في القرآن والسنة أن الأبعد يرث عند وجود الاقرب ، وهذا هو أصل الطبيعة ، وهو العدل الدقيق. والآن بعد أن كانت هذه القاعدة ان الحفيد محروم بأبناء، فسيتم حرمانه. في البخاري الشريف ، (أكبر كتاب حديث في الحديث) ، تم كتابة قرار حضرة زيد بن ثابت (رضي الله عنه)انه لا يرث ولد الابن مع الابن[3]۔

وقد كتب العلامة عيني رحمه الله في شرح كتاب الإمام البخاري رحمه الله أن جميع الصحابة اتفقوا على هذا القرار ، وفي ذلك الوقت كان الميراث عند موت أبيه وفقدان جده يسبب له مشكلة ، فيكون علاجه بيد الجد المتوفى أو الجد لأمه وفق القاعدة القرآنية التي تنص على أن أحفاده اليتامى وكذلك أبناء أحفاده وأرملة الصبي ، وكان بإمكانه أن يورث ثلثه وكذاعمه الحالي الموجود ، إذا رغب ، يمكنه أن يعطي ما يشاء بموافقته ، كما شجعه القرآن على ذلك بهذا النهج " واذاحضرالقسمةاولو القربى واليتمى والمساكين فارزقوهم منه و قولوا لهم و قولوا لهم قولاً معروفاً[4]"

إذا كان الجدالرقيق القلب لا يرحم أحفاده أو أبناء أحفاده ، فماذا يمكن أن نسميها إلا مصيبة سماوية؟ والترتيب الصحيح هو ما صنعه القرآن الكريم لجعله قانونا وتنفيذه وإيجاد حلا للمشاكل من شريعة القرآن أنه إذا احتاج حفيد يتيم ، فإن جميع احتياجاته في حياة الجد تقع على عاتق الجد ، وبعد وفاة الجد ، فإن كل هذه الحاجات تقع على عاتق أعمامه الذين هم أخذ ميراث الجد في ذلك الوقت.قول كريم في هذا هو "و على الوارث مثل ذلک[5]" ، و بين علماء التفسير فى بذاأن مسؤولية النفقة التي كانت على الأب ، والآن انتقلت المسؤولية من الأب إلى الوريث ، الذي يشمل الأعمام وكذااخ الجد۔

لقد تناول هذا القانون القرآني احتياجات الأيتام ولم يترك تدبير الحاجات لشيء ما هو إلا وهم بل أوجد له يقينًا وسيستمر حتى يصبح الطفل بالغًا ويكسب من المال مقابله. عدم قدرته على القيام بذلك ، مما يجعله شريكًا في ميراث جده لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون توفيرًا أكيدًا لاحتياجاته. لأنه لا يُعرف هل يترك الجد شيئًا كإرث أم لا ، فإن تركه ، فكم سيتركه ، ثم إلى متى سيعول عليه هذا الجزء من الميراث ، وهو فقط في القانون المذكور في القرآن- من المؤسف أن يرى بانو القوانين جميعاً ويأخذون في الاعتبار ، لكنهم يتجاهلون أفضل القواعد والأصول الواردة في القرآن والسنة[6].

رقم الدفعة "السادس" من لجنة 1961

- تعدد الازواج:

1. لا يجوز لأي شخص متزوج بموجب هذا القانون أن يتزوج مرة أخرى ، ولا يجوز تسجيل أي زواج بموجب هذا القانون دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجلس التحكيم.
2. يجب تقديم طلب الإذن بموجب البند الفرعي (1) إلى الرئيس وفقًا للإجراءات المقررة مصحوبًا بالرسوم المقررة مع بيان أسباب الزواج القائم وما إذا كان مع الزوجة الحالية أو الزوجات الموافقة (الرضاء على النكاح الثانى) تم الحصول عليه-
3. عند استلام طلب بموجب البند الفرعي (2) ، يطلب الرئيس من مقدم الطلب وزوجته أو زوجاته أن يرشح كل منهما من يمثله ، وبالتالي يشكل مجلس التحكيم إذا اقتنع بأن الزواج ضروري وعادل ، وفق هذه الشروط. حسب ما يراه مناسباً ، يجوز له منح الموافقة المطلوبة حسب ما يراه مناسباً-
4. من يتزوج بغير إذن مجلس التحكيم يجب أن يؤدي كل مهر الزوجات الموجودات سواء كان ذلك معجلا أو موجلا ، وفي حالة عدم الدفع يستوفى كمتأخرات ضريبية. الحبس الذي قد يمتد لسنة أو غرامة والتي قد تمتد إلى خمسة آلاف روبية أو كليهما.

قانون القران الكريم بضد هذه الدفعة:

يبدو أن الغرض من هذا القسم هو إزالة الفظائع التي قد تلحق بزوجاتهن من قبل أولئك الذين لديهم أكثر من زواج ، لذلك ، وفقًا لهذا القسم ، تم فرض قيود صارمة على الزواج مرة أخرى ، ولكن هنا هذا السؤال يطرح بشكل بديهي: أولئك الذين لديهم زوجة واحدة غير مذنبين بهذه القسوة أو ليس من الضروري تحرير زوجته المظلومة من القسوة. لن يتطلب الأمر منع الزواج الأول؟؟

ولكن من الواضح أنه لا يمكن لمبادئ الدين ولا المجتمع تحمله ، ولا يمكن لأي شخص عاقل أن يؤيد فرض مثل هذا الحظر على الزواج ، وإلا فإن لجنة الأسرة نفسها اعتبرت ذلك صحيحًاو كذا الجرائم ، وليست الجرائم ، هي أخطاء تنشأ بعد دفع الحقوق-ومثلما لا يمكن الذهاب إلى المحكمة لعدم دفع حقوق الزوجة الأولى ، بنفس الطريقة يمكن التوجه إلى المحكمة لإقامة العدل بين الزوجات المتعددات. ومع ذلك ، في كلتا الحالتين ، فإن وقت تدخل القانون والحكومة هو عندما يرتكب شخص ما عدم دفع الحقوق. ولا يمكن لأحد التدخل على أساس سوء

النية قبل الفعل. العديد من الزوجات ينتمون إلى عدد قليل من الناس ، ولكن الزوجة الواحدة تبلغ قيمتها حوالي مائة والنسبة للشعب ونسبة إيذاء المرأة 100٪ فلماذا لا يحتفظ بهذا القانون للزوجة الأولى؟ هناك قرار واضح من القرآن الكريم في هذا الأمر يعلم كل مسلم أن الله أباح أربع زوجات لكل إنسان و هو قول الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى و ثلاث و رباع [7]، و هذا لمن يقدر على أكثر من زوجة بالعدل والعدل ، ولمن لا يفعل ذلك وهم عدم القادرين على العدل ولهم هذا هو حكم القرآن "و خفتم ان لا تعدلوا فواحدة".

مثل ما قاله القرآن الكريم عن الزواج في المقام الأول و هو قول الله عزو جل "و ليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله[8]" ، لذلك يجب على المرء أن يعيش بالصبر والعفة لمثل هذا الشخص ، الذين ألقوا الله فهم القرآن عليهم فهموا أن هؤلاء. أمرين هما دليلان أخلاقيان أنه في حالة انتهاكه ، يكون الشخص مذنباً ومسؤولاً في المجتمع. لا يوجد قيد قانوني على الزواج في هاتين الآيتين أن الزواج يعتبر جريمة يعاقب عليها وهذا التوجيه الأخلاقي مشابه للآخرين على الزواج كذلك في الزواج الأول.

رقم الدفعة "السابع" من لجنة 1961

مسئلة نسخ الطلاق:

لا يسري أي طلاق ما لم يتم الإلغاء صراحة أو خلاف ذلك حتى انقضاء 90 يومًا من تاريخ إخطار الرئيس بموجب القسم الفرعي الأول. و كذا بموجب الأقسام الفرعية ، في غضون 30 يومًا من تاريخ استلام الإشعار الصحي ، يقوم كل رئيس بتشكيل مجلس تحكيم من بين الأطراف لغرض التوفيق بين الزوجين ويتخذ مجلس التحكيم جميع الخطوات التي قد تكون ضرورية لتنفيذ ذلك التوفيق۔(ای بین الزوجین)

تحكيم الشرع المتين

وفقًا للقانون ، لن يكون طلاق الزوج بدون الشكل القانوني المقترح نافذًا ، سواء كان طلاقًا واحدًا أو طلاقين أو ثلاث حالات صريحا او كناية،سواء كان قبل أو بعد الدخول. هنا شيئان، أولهما ما هو المقصود بالطلاق الفعلي ، وما مدى توافقه مع القران والسنة؟ ومن هذا المنطلق ، يُفهم أن قانون و دستور باكستان هذا متوافق مع القرآن والسنة.يتضح من الأحكام المذكورة أعلاه أنه لن يتم إثبات أي أثر للطلاق قبل 90 يومًا لقول الله" يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوْهُنَّ مِنْ قَبْلِ اَنْ تَمَسُّوْهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّوْنَهَاۚ-فَمَتِّعُوْهُنَّ وَ سَرِّحُوْهُنَّ سَرَاحًا جَمِيْلًا[9]"

وفقا لهذه الآية ، إذا كانت المرأة التي لم يسكن معها وحيدها ، إذا كانت مطلقة ، فإن الطلاق يكون له مصلحتاه ، أي تكون حراماعلى ا للزوج الأول وحلالًا للزوج الثاني فورًا بدون الانتظار حتى الساعة ولا تعترف قوانين الأسرة الشرعية بأي تأثير لها حتى 90 يومًاو في أول آية من سورة الطلاق وهى" يٰٓاَيُّهَا النَّبِيُّ اِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ فَطَلِّقُوْهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَ اَحْصُوا الْعِدَّةَۚ-وَ اتَّقُوا اللّٰهَ رَبَّكُمْۚ-لَا تُخْرِجُوْهُنَّ مِنْۢ بُيُوْتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجْنَ اِلَّآ اَنْ يَّاْتِيْنَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍۚ-وَ تِلْكَ حُدُوْدُ اللّٰهِؕ-وَ مَنْ يَّتَعَدَّ حُدُوْدَ اللّٰهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهٗؕ-لَا تَدْرِيْ لَعَلَّ اللّٰهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذٰلِكَ اَمْرًا [10]" في هذه الآية ، يأمر بالطلاق وقت العدة ، وفي صحيح البخاري يفسرها حديث عبد الله بن عمر على أنه: فترة الطهارة التي لا يجامع فيها امرأة ، فإذا لم يغفل لفظ الطلاق لأنه يخرج من اللسان: فلا داعي لهذا الحكم۔

وجميع أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والخلفاء والصحابة ، خير دليل على ذلك.قول الرسول فى هذا هو عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال" :ثلاث جِدُّهُنَّ جِدٌّ، وهَزْلُهُنَّ جِدٌّ :النكاح، والطلاق، والرَّجْعَةُ" [11] موضح في هذا الحديث أنه إذا قلت طلاقا بغير قصد في الدعابة يقع طلاق فوري ، وقد قرر عائشة رضى الله عنها وزيد ابن ثابت و عثمان الغنى رضى عنهم عدم الذهاب إليه بعد الآن[12].

رقم الدفعة "السابع و فى ضمنه الخامس" من لجنة 1961

عدم وقوع طلاق الحاملة:

يذكر في هذا القسم أنه إذا كانت الزوجة حامل وقت إعلان الطلاق ، فلن يكون ذلک الطلاق موثرا حتى تنتهي فترة الحمل المذكورة أو فترة العدة اى عدة الطلاق ، أيهما أطول۔

فيصل الشرع المتين:

سبق القول أن للطلاق أثران ، الأول الحرمة على الزوج الاول ، والثاني حلة للزوج الثانى ، ثبت الاثر الاول من القران الكريم" اَلطَّلَاقُ مَرَّتٰنِ-فَاِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوْفٍ اَوْ تَسْرِيْحٌۢ بِاِحْسَانٍ-وَ لَا يَحِلُّ لَكُمْ اَنْ تَاْخُذُوْا مِمَّآ اٰتَيْتُمُوْهُنَّ شَيْـًٔا اِلَّآ اَنْ يَّخَافَآ اَلَّا يُقِيْمَا حُدُوْدَ اللّٰهِ-فَاِنْ خِفْتُمْ اَلَّا يُقِيْمَا حُدُوْدَ اللّٰهِ-فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيْمَا افْتَدَتْ بِهٖ-تِلْكَ حُدُوْدُ اللّٰهِ فَلَا تَعْتَدُوْهَا-وَ مَنْ يَّتَعَدَّ حُدُوْدَ اللّٰهِ فَاُولٰٓئِكَ هُمُ الظّٰلِمُوْنَ [13]"اذا خرج من اللسان او يخرج من القلم ، ويبقى الأثر الثاني معلقا بعد انقضاء المدة ، ثم للأثر الثاني: اى الحرمة. لقد أعلن القرآن أن فترة الحمل هي فترة الحمل ، مهما كانت قصيرة أو طويلة ، فإن مواصفات القرآن الكريم واضحة للغاية و هو قول الله عزوجل" أولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن [14]" وجعلت عدة المطلقة الحامل منهاة بوضع الحمل لأنه لا أدل على براءة الرحم منه ، إذ الغرض الأول من العدة تحقق براءة الرحم من ولد للمطلق أو ظهور اشتغال الرحم بجنين له . وضم إلى ذلك غرض آخر وهو ترقب ندم المطلق وتمكينه من تدارك أمره بالمراجعة ، فلما حصل الأهم ألغي ما عداه رعيا لحق المرأة في الانطلاق من حرج الانتظار ، على أن الحمل قد يحصل بالقرب من الطلاق فألغي قصد الانتظار تعليلا بالغالب دون النادر ، خلافا لمن قال في المتوفى عنها : عليها أقصى الأجلين وهو منسوب إلى علي بن أبي طالب وابن العباس[15].

يشترط أنه إذا ولد الطفل بعد نفس يوم الطلاق تنتهي العدة ، وحرمت المرأة للزوج الأول ، وحلت المرأة للزوج الثاني ، فيقول اسلوبنا: إن الطلاق غير فاعل. حتى 89 يوماً لاتحرم هذه المرأة على من طلقها ولا يكون زواجها من غيره حلالاً الزواج ولو ولد منها لا يكون ولداً. صراع مفتوح مع القرآن الكريم۔

تلخيص البحث:

هذه الاقتراحات مكتوبة لإصلاح النظام القضائي ، ولا يخفى على أي شخص نزيه أن الجرائم والفظائع المتزايدة اليوم تتعلق بشؤون الأسرة أو من مجالات أخرى في الحياة ، والسبب الرئيسي هو سوء النظام القضائي ، من خلالها على الضحية أن يتحمل الكثير من القسوة للحصول على العدالة لدرجة أنه يفضل التحلي بالصبر مع القسوة الحقيقية ودفع مثل هذا الثمن من أجل العدالة. فقط من هم من المتقاضين ذوي الخبرة أو لديهم رأس مال فائض كافٍ لشراء القضية يمكنهم بسهولة الدخول إلى هذا النظام القضائي الطويل ، في مثل هذه الحالات

الزوجة الفقيرة التي ليس لها وريث. ربما في القانون الجديد تم حل مشاكلهم من قبل مجلس النقابة ، لكن شكل هذا المجلس يتكون أيضًا من هؤلاء الأشخاص. ما يمكن قوله غير العلم بأحكام الشريعة أو اتخاذ القرار الصحيح يخدع نفسك۔

يعد إصلاح النظام بأكمله مهمة كبيرة لا يمكن السيطرة عليها بسهولة ولكن على الأقل يجب القيام بها في أسرع وقت ممكن بشأن قضايا الأسرة.

- يجب تعيين محكمة دورية في كل منطقة لهذه القضايا ، ويجب أن يقوم بزيارة جميع القضايا في المستوطنات وإنهاء قضايا كل تسوية في تسوية مجاورة ، ثم يجب أن أقضي الحد الأدنى من الوقت في حضور الشهود وما إلى ذلك.
- يجب أن يكون قانون الإجراءات في هذه المحكمة بسيطًا على الطراز الإسلامي ، والذي لا يزال نظائره موجودًا في الدول الإسلامية التي يستمر فيها القانون الإسلامي ، واستمر في باكستان لفترة. لا ينبغي أن يكون هناك عدالة على الإطلاق
- بما أن جميع أمور هذه المحكمة ستكون دينية بحتة ، فيجب أن يكون حاكمها مسلمًا بالمعنى الحقيقي للكلمة ولديه خبرة في فهم قضايا الشريعة وثقة المسلمين العاديين في فهمه للشريعة سواء تم تسميته قاضيا أو جج بالانجليزيه فهذه سلطة الشعب اى العوام
- يجب على جميع موظفي هذه المحكمة التقيد الصارم بمبدأ الثقة والأمانة وتقوى الله ، بالإضافة إلى القدرة ، حيث يوجد خطر الرشوة ، يجب استبدالها وإذا تم العثور على دليل الرشوة ، فإن عقوبة هذا القسم أكثر شدة من الأقسام الأخرى. إذا تم اعتبار هذا الاقتراح مفيدًا ، فيمكن بسهولة تجميع الإلغاء الكامل لنظامه بواسطة عدد قليل من العلماء والخبراء القانونيين معًا. هذا اقتراح ضروري لكل قانون. التشريع فقط ليس علاج لأي مرض۔

المصادر و المراجع:

1. القران الكريم اصح الاساليب لجميع النا س الى يوم القيامة
2. الجامع الصحيح للامام محمد ابن اسماعيل البخارى
3. السنن لابى داؤد سليمان ابن الاشعث
4. بلوغ المرام من ادلة الاحكام لفضيلة الشيخ المبارک فورى
5. السنن لابن ماجه للامام محمد ابن يزيد ابن ماجه
6. تفسير القران الكريم للشيخ ابى الفداء محمد ابن كثير
7. تفسير التحرير و التنوير للشيخ ابن عاشور
8. نوادر الفقه للشيخ المفتى محمد رفيع العثمانى
9. جواہرالفقه للشيخ المفتى محمد رفيع
10. تفسير مدارک التنزيل و معارف التاويل للشيخ الامام النسفى
11. صفوة التفاسير للشيخ اللامام محمد على الصابونى
12. و كذا من متعدد صفحات الانترنت-

[1] مفتی رفیع العثمانی، جواہر الفقہ، المجلد الثانی، الصفحہ 04، الناشر: مکتبۃ دار العلوم کراچی۔

[2] مفتی، رفیع العثمانی، جواہر الفقہ، المجلد الثانی، الصفحہ 09، الناشر: مکتبۃ دار العلوم کراچی۔

[3] البخاری، محمد ابن اسماعیل, الجامع الصحیح البخاری۔ المجلد الثانی الصفحہ 238۔ الطبع: بالمکتبۃ الرشیدیۃ

[4] سورۃ النساء: رقم الآیۃ:8

[5] سورۃ البقرۃ: رقم الآیۃ233

[6] محمد شفیع، فقہی مقالات کا نادر مجموعہ: المجلد الثانی، رقم الصفحہ:16، الطبع: مکتبۃ دار العلوم کراچی

[7] سورۃ النساء: رقم الایۃ:3

[8] سورۃ النور: رقم الآیۃ33

[9] سورۃ الاحزاب: رقم الآیۃ49

[10] سورۃ الطلاق: رقم الآیۃ01

[11] بلوغ المرام من أدلۃ الأحکام، لابن حجر، دار القبس للنشر والتوزیع، الریاض-المملکۃ العربیۃ السعودیۃ وکذا فی السنن لابی داؤد: رقم الحدیث:2194

[12] السنن لابن ماجہ: باب الطلاق۔

[13] سورۃ البقرۃ: رقم الآیۃ229

[14] سورۃ الطلاق

[15] تفسیر التحریر والتنویر: تحت ھذہ الآیۃ فی سورۃ الطلاق